

مؤسسة روزا لوكسمبورغ

آخر شقّة... أزمة المياه في فلسطين

كلمنس مسرشميد

الناشر: مؤسسة روزا لوكسمبورغ / فلسطين

كانون الاول 2011

مقدمة

لماذا كتيب آخر حول أزمة المياه الفلسطينية؟

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 يوليو 2010 ان الحق في المياه النظيفة هو حق من حقوق الإنسان، ولكن ذلك مجرد هراء بالنسبة للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب الذين يمنعون من الوصول للمياه.

صدرالعديد من القرارات على المستوى الدولي، وكتبت العديد من الاوراق والدراسات حول مختلف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في فلسطين، ولكن بالكاد لها اي تأثير عملي. ولسنوات عدة، قامت المنظمات الدولية والمحلية بالتحدث اليكم وتثقيفكم حول حقوقكم في المياه.

وعدو فارغة

وعدت اتفاقات أو سلو بالتخفيف من أزمة المياه، حيث غيرت مشاريع مياه اتفاقات أو سلو شكل الصراع على المياه في فلسطين، وحولت الانتباه (والتمويل) بعيدا عن السبب الجذري السياسي. وبدلا من ذلك تم توجيه مبالغ ضخمة من التمويل الى مشاريع «تقنية» هدفت الى تحسين القدرة على الوصول إلى هذا المورد الأساسي الثمين. ولكن، وبعد مضي عقد ونصف على توقيع اتفاقات أو سلو، انخفض معدل نصيب الفرد من الحصول على مياه نظيفة وبأسعار معقولة في فلسطين، بدلا من أن يرتفع!

قد يكون الوصول إلى المياه محدودا في بعض المناطق، ولكن يمكن الاعتماد عليها الى حد ما، وفي مناطق أخرى قد لا تقطر نقطة واحدة من الحنفية لعدة شهور في نهاية كل صيف، بغض النظر عن كمية الامطار التي سقطت قبل ذلك. وحتى من وجهة نظر تقنية بحتة، فإن هذه المشاريع «التقنية» لا تركز بتاتا على القضايا الاساسية، حيث تتعمق أزمة المياه على الرغم من استثمار الملايين من الدولارات في بعض التجمعات لمد الأنابيب أو تركيب خزانات المياه، ولكن تبقى كل هذه المشاريع محكومة بالتصاريح الاسرائيلية التي تقول بوضوح «لا لأي كمية اضافية من المياه».

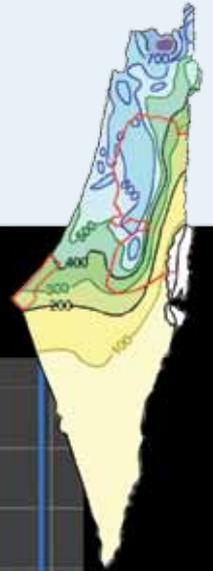
تبدو «الحقوق» جيدة، وبالفعل هي جيدة، ولكن أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من الحالة الفلسطينية هي أن الحقوق ببساطة لا تمنح، بل يجب النضال من اجل الحصول عليها. نتطلع الى ان يلقي هذا الكتيب الضوء على بعض القضايا، التي قلما يتم التطرق إليها، وان يزيل الخرافات الشائعة حول المياه، وبالمقابل، يعيد النقاش والتركيز على القضية الاساسية المطروحة: أزمة المياه في فلسطين هي أزمة سياسية، ويجب أن تعالج على هذا النحو. نأمل أن تسهم المعلومات المتواضعة الواردة في هذا الكتيب في النقاشات وتمكنكم ايضا من ذلك.

كلمنس مسرشمند، مؤلف هذا الكتيب، هيدروجيولوجي ألماني يعمل على مدى السنوات الـ13 الماضية في قضايا المياه في الأراضي المحتلة، «مع القليل من النجاح الحقيقي على الأرض»، كما يصر على ذلك.

محتويات هذا الكتيب

- 4 خرافات المياه
- خرافات الضفة الغربية
 - خرافات غزة
- 12 خلفية تاريخية
- الجذور التاريخية - النكبة
 - الاوامر العسكرية الاسرائيلية
 - نظام اوسلو
 - اتفاقيات اوسلو والانتهاكات
- 18 الازمة الراهنة
- القدرة الشرائية وامكانية الوصول والاعتماد والتنوع
- 27 حلول فنية
- نهر الاردن
 - الآبار
- 29 التعامل مع الازمة
- المانحون
 - الصراعات الداخلية
 - الحلول السياسية
 - المفاوضات
- 33 آفاق المستقبل
- حلول طويلة الامد
 - مطالب ووجهات نظر

الخرافة الاولى: فلسطين بلد جاف



القدس - كميات الامطار 1854 - 1998
كمية سنوية: معدل طويل الامد = 564 ملم (مثل برلين)



© Siemens Messerchmid

- كان يا ما كان، في قديم الزمان، كان في بلد اسمها فلسطين، وكانت تعاني من قلة المياه... هكذا تبدأ كل القصص الخرافية حول ازمة المياه - ولهذا نبدأ بهذا الجدل...
- كما يوضح الرسم البياني فإن المعدل السنوي لهطول الأمطار في القدس هي مشابهة جدا للعواصم الأوروبية (القدس أكثر مطرا من برلين، رام الله أكثر من باريس).
- وهكذا فإن المفهوم القائل بأن فلسطين، على الاقل في المناطق الجبلية (الضفة الغربية والجليل وغيرها)، هي بلد جاف في حد ذاته، هو ببساطة مفهوم خاطئ. في الواقع، ان فلسطين هي احدى البلدان الوحيدة في المنطقة التي تحتوي على كمية مستدامة من مصادر المياه المتجددة.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن الضفة الغربية لديها معدل استثنائي عالي من تغذية المياه الجوفية ومعدل منخفض من الجريان السطحي.
- وبعبارة أخرى: هناك القليل من المياه السطحية (بحيرات وأنهار)، ولكن هناك الكثير من المياه الجوفية.

الخرافة الثانية: «جعلت اسرائيل الصحراء تزهر»



«جعل الصحراء تزهر... ليس سحرا ، كل ما عليك عمله هو هدر كميات ضخمة من المياه.» (غيرشون باسكن)

- ان الخرافة الصهيونية المحورية حول جعل الصحراء تزهر هي مجرد خرافة. ففي النقب خسر الفلسطينيون 4.76 مليون دونم من الاراضي المزروعة بينما قامت اسرائيل بزيادة الاراضي المزروعة بـ 2.3 مليون دونم فقط (كانت الذروة في العام 1980)، 80% منها اراضي مزروعة أصلا من قبل الفلسطينيين.
- 97.8% من «صحراء» النقب بقيت غير مزروعة، (Isr.Stat.Abstr.2006).
- فائض المياه، في ظل الانتداب البريطاني، كان احد المشاكل الرئيسية: كان لا بد من تصريف مساحات شاسعة من المستنقعات، كما كان الحال في الحولة، وبالقرب من حيفا وتل ابيب.

الخرافة الثالثة: تم بناء الجدار لسرقة الآبار

صحيح ان الجدار يفصل الفلسطينيين عن العديد من آبارهم القديمة، حيث يقع ما يقارب 10 مليون متر مكعب سنويا خلف الجدار.

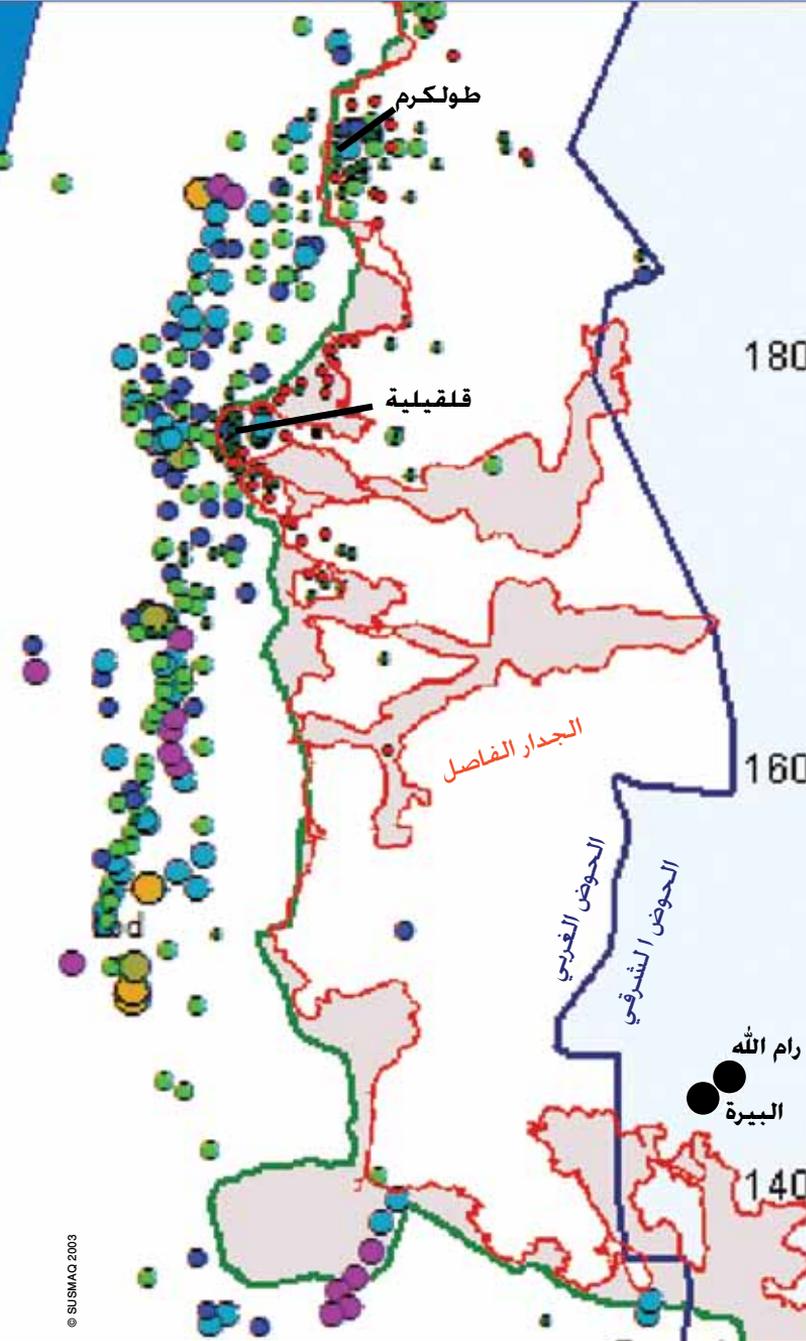
ولكن إسرائيل غير مهتمة بتلك الآبار، فهي تمتلك آبارا قوية قادرة على ضخ ما يزيد عن 400 متر مكعب سنويا من المياه في نفس «الحوض الغربي». فإذا أرادت إسرائيل المزيد من المياه، فما عليها الا تشغيل آبارها حيث تستطيع ضخ حتى 600 متر مكعب سنويا (كما فعلت العام 1999)...

واما بالنسبة لاصحاب الآبار من الفلسطينيين، فالعواقب كارثية، فالعديد من آبارهم اصبح ليس بالإمكان الوصول اليها.

إن اهتمام إسرائيل بالمياه والجدار ينبع من هدف آخر ألا وهو فصل الفلسطينيين عن مناطق إنتاجهم المستقبلية على طول الخط الأخضر، وهي المنطقة الاساسية للمياه الاضافية المحتملة في الضفة الغربية! ان المناطق الواقعة خلف الجدار تحتوي على ما يقارب من 90 مليون متر مكعب في السنة من المياه الاضافية المحتملة للفلسطينيين (يحتوي الحوض الغربي على مناطق ذات انتاج عالي).

وبمقارنة الاكثر من 90 مليون متر مكعب سنويا، فإن الـ 10 مليون متر مكعب سنويا التي تفقدها الآبار الحالية، تعتبر هامشية، (طبعا عند مقارنتها مع ضخ اسرائيل للمياه).

لا يعتبر الجدار دليلا على تحول اهتمام إسرائيل بالمياه، بل على العكس تماما، فمنذ العام 1967 كان وما زال هدف إسرائيل الأساسي في ظل احتلالها منع الفلسطينيين من الحفر في أراضي الضفة الغربية وبالتالي اعتراض تدفق المياه الجوفية التي تنساب من الجبال قبل وصولها إلى إسرائيل.



حدود الضخ من الآبار
مليون متر مكعب في السنة

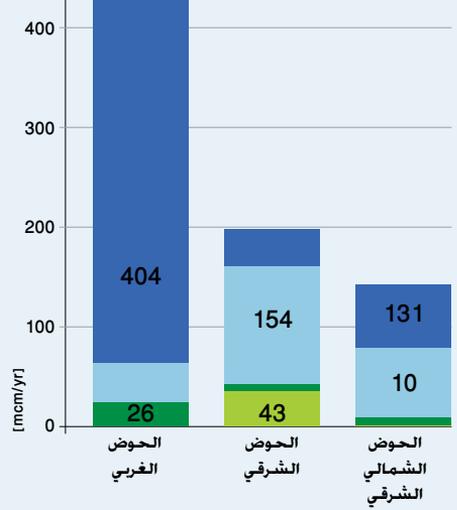
- | | |
|------------|-----------|
| ● <0.1 | ● 1.0-2.5 |
| ● 0.1-0.25 | ● 2.5-5.0 |
| ● 0.25-0.5 | ● 5.0-7.5 |
| ● 0.5-1.0 | ● >7.5 |

الخرافة الرابعة: يسرق المستوطنون كل كميات المياه

حجم برك السباحة الخرافي للمستوطنين
مقارنة بمزارعهم المروية الواسعة (فصايل، وادي الأردن)



آبار ونبايح الاحواض الجبلية



الحوض	الغربي	الشرقي	الشمالي الشرقي
إبار اسرائيلية	365	34	61
نبايح اسرائيلية	39	120	70
إبار فلسطينية	24	5	7
نبايح فلسطينية	2	38	3

- علينا أن نفرق بين الأحواض المائية، فالأحواض الشمالية والغربية تصب بشكل طبيعي في إسرائيل، حيث يتم استغلال الغالبية العظمى من مياهها (غير واضح إذا كانت هذه الأحواض داخل إسرائيل أو الضفة الغربية، ولكنها تصب في إسرائيل)
- ان جميع الآبار تقريبا في الحوض الغربي هي آبار إسرائيلية وتقع خارج حدود الضفة الغربية (ويتم تزويد المستوطنين من داخل إسرائيل)
- يقع الحوض الشرقي ويصب بالكامل تقريبا داخل الضفة الغربية. وبالتالي فإن كل الضخ يتم داخل حدود الضفة الغربية، معظمها في غور الأردن (34 مليون متر مكعب)، لصالح أقل من 10,000 مستوطن زراعي إسرائيلي.
- ومن هنا، فإن الادعاء بأن المستوطنين، وليس إسرائيل، هم من يسرقون كل المياه، هو محض خرافة (باستثناء بضعة آلاف من المستوطنين الإسرائيليين في وادي الأردن).
- خرافة برك سباحة المستوطنين: تنتج آبار المستوطنين في فصايل معدل 6.4 مليون متر مكعب سنويا، أي 875 متر مكعب في الساعة، وهي الكمية المطلوبة لملئ بركة سباحة واحدة (انظر الصورة). إذن، ساعة واحدة من الضخ تكفي لملئ بركة السباحة. ماذا يحدث لكمية المياه التي تنتجها الـ 8765 ساعة الأخرى في السنة؟ تظهر خرائط جوجل أعلاه مستوطنة فصايل غير الشرعية والمساحات المترامية من الأراضي المروية وبرك سباحة المستوطنين...
- وضعت إسرائيل يدها على كل المياه قبل وقت طويل من وصول أول مستوطن إلى الضفة الغربية (انظر أيضا الأوامر العسكرية، ص. 15).

الخرافة الخامسة: تجنيب اسرائيل الأرباح من بيع المياه للفلسطينيين

MEKOROT- WATER CO. LTD		فاتورة المياه الاسرائيلية الى دائرة مياه الضفة الغربية	
West Bank Water Consumption			
RE: February 2010 Water Bill			
I.	Water Consumption:	(فاتورة مياه الادارة المدنية - شباط 2010)	<u>NIS</u>
(A)	Water consumption of West Bank water department: (Detailed list No. 1 & 5 enclosed):	الضفة الغربية 2,990,203 cubic meters X 2.468 NIS شيكل للمتر المكعب	7,379,821
(B)	Adjusted from previous months as detailed in attached letter		47,654
(C)	Water consumption in the "BARDLEH" area (detailed list No. 2 enclosed): 270,940 cubic meters X 0.457 NIS		123,820
(D)	Minus - water supply to the Israeli consumers (except that supplied by J.W.U) (Detailed list No. 3 enclosed):	المستوطنين 124,788 cubic meters X 2.468 NIS X 1.04 شيكل للمتر المكعب	(320,297)
Repayment Of Expenses Of The Civil Administration Bills No. 1420469 +1420468 01/10			437,072

• وبينما كان صحيحا (ومثيرا للسخرية) ان الفلسطينيين، في الضفة الغربية الغنية بالمياه، يتوجب عليهم شراء المياه من شركة ميكوروت بوتيرة متزايدة (54 مليون متر مكعب حاليا، مقارنة بـ 28 مليون متر مكعب قبل أوسلو)، الا أنّ الأرباح الاسرائيلية من هذه المبيعات تعتبر هامشية بالمقارنة مع تكلفة الاحتلال. لا يمكن اعتبار مبيعات المياه سببا رئيسيا للاحتلال.

• أسعار المياه الاجمالي في ميكوروت (باللون الاصفر) هي نفس الاسعار لأي اسرائيلي.

من الناحية النظرية، لا يشكّل شراء المياه من الخارج مشكلة كبيرة. اما في الوضع الحالي، فإن شراء المياه من ميكوروت ينطوي عنه:

- أزمة مياه متكررة ومؤكدة في الصيف عندما تقطع ميكوروت المياه عن الفلسطينيين وتعطيها للمستوطنين.
- ب) التزود بالقليل جدا من كميات المياه التي لا يتحكم بها الفلسطينيون (انها ليست سوق حرة حيث يشتري الناس بقدر ما يستطيعون شراءه)،
- ج) استطاعة اسرائيل واستخدامها التزود بالمياه كأداة سياسية للضغط والعقاب.

احواض المياه الجوفية



الجليل الغربي

طبريا

جبل الكرمل

NEAB

الشمالي الشرقي

الحوض الغربي

WAB

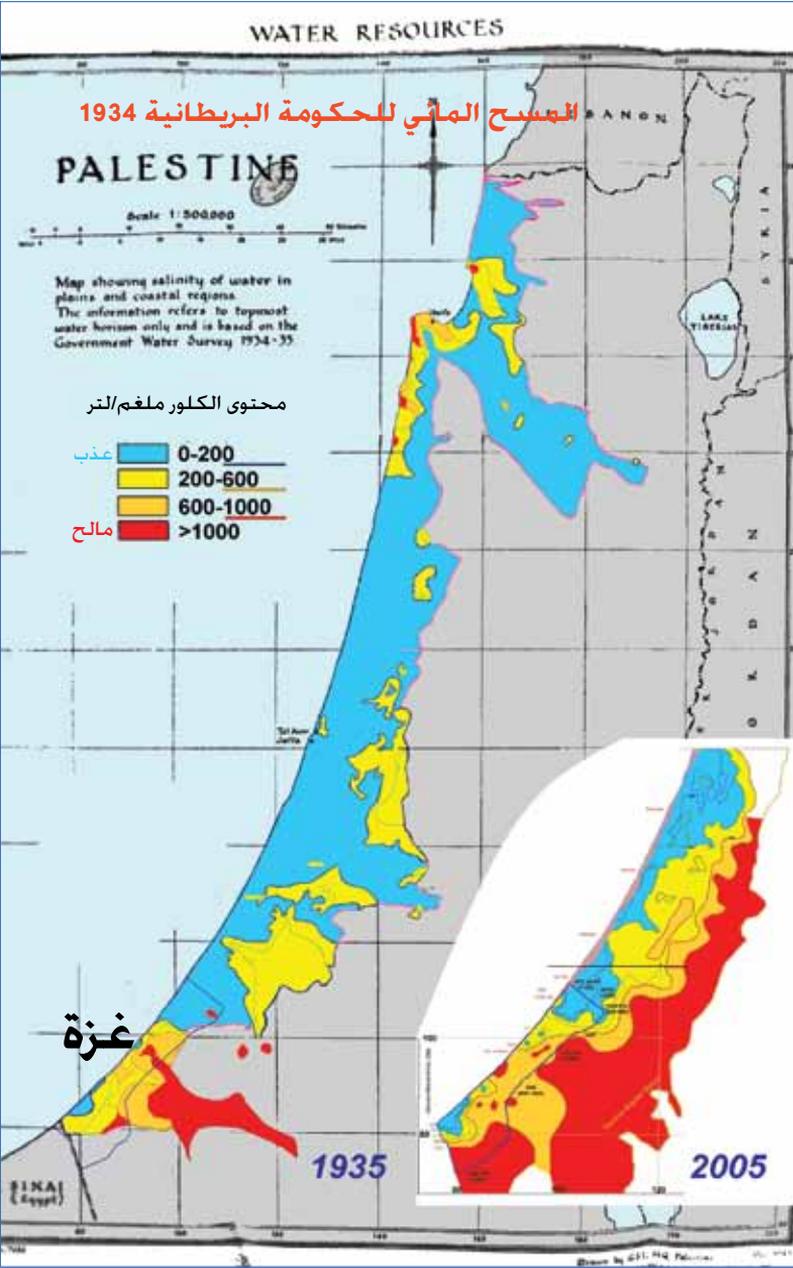
الحوض الشرقي

EAB

الحوض الساحلي

النقب ووادي عربة

خرافة غزة الاولى: خطأ... إفراط الفلسطينيين في ضخ المياه الذي يؤدي إلى تسرب مياه البحر



لا أحد يستطيع أن ينكر ذلك، فالقطاع يفرط جدا في الضخ. عندما تصل مستويات المياه الجوفية تحت مستوى سطح البحر، تتسرب مياه البحر الى المياه الجوفية وهو ما يحصل فعلا.

على ان الخرائط تظهر انه سواء في الماضي ام في الحاضر، تتدفق المياه المالحة بشكل رئيسي الى غزة من الجنوب الشرقي، اي تنشأ في اسرائيل، وليس من البحر. اضع الى ذلك ان اسرائيل تفرط في ضخ المياه الجوفية بشكل خطير، حيث يصل منسوب المياه في بعض الأماكن الى أقل مما هي عليه في غزة. ولكن تأثير سوء الادارة هذا اقل دراماتيكية، حيث لا زالت اسرائيل تنعم بمناطق بعيدة عن الساحل وبالتالي تستطيع تحويل آبارها الجافة الى مناطق وفيرة اخرى.

قارن تدفقات الملوحة (اللون الأحمر) الموضحة في الخريطة القديمة للانتداب البريطاني مع الوضع الحالي (الخريطة الداخلية للخدمات الهيدرولوجية الاسرائيلية). ففي معظم المناطق. تدفقت المياه قليلة الملوحة brackish (اللون الأصفر) باتجاه البحر. حيث وصل تلوث الملوحة في غزة ودير البلح وجنوب رفح الى اعلى درجاته. لا يزال بالامكان العثور على مياه عذبة (اللون الأزرق) فقط الى الشمال من مدينة غزة وفي مستوطنة غوش قطيف السابقة.

خرافة غزة الثانية: خطأ... الاكتظاظ السكاني



صحيح أن غزة هي واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية على وجه الأرض، ولكن وصفها على أنها منطقة مكتظة سكانية فيه شيء من التضليل. يجب أن تشبه غزة بأنها منطقة حضرية. وبالمصادفة، فإن مساحتها في الواقع تساوي تقريباً مساحة مانهاتن، ولكن لا أحد يتوقع من مانهاتن تحقيق الاكتفاء الذاتي. لا يمكن لأحد أن يقول: «اذهب، وساعد نفسك بنفسك، احفر أباراً تحت بناية امباير ستايت، وابحث عن المياه في سنترال بارك!»

وبدلاً من ذلك، يتم تزويد مانهاتن بكميات كبيرة من المياه من مسافة تبعد أكثر من 200 كيلومتر - ليس أبعد من المسافة بين غزة وبحيرة طبرية. نحتاج نفس الشيء لغزة! ببساطة، لا يمكن لغزة أن تزود نفسها بنفسها.

إذا كان يمكن توفير المياه لبئر السبع من بحيرة طبريا في أعالي نهر الأردن، فلم لا لغزة؟

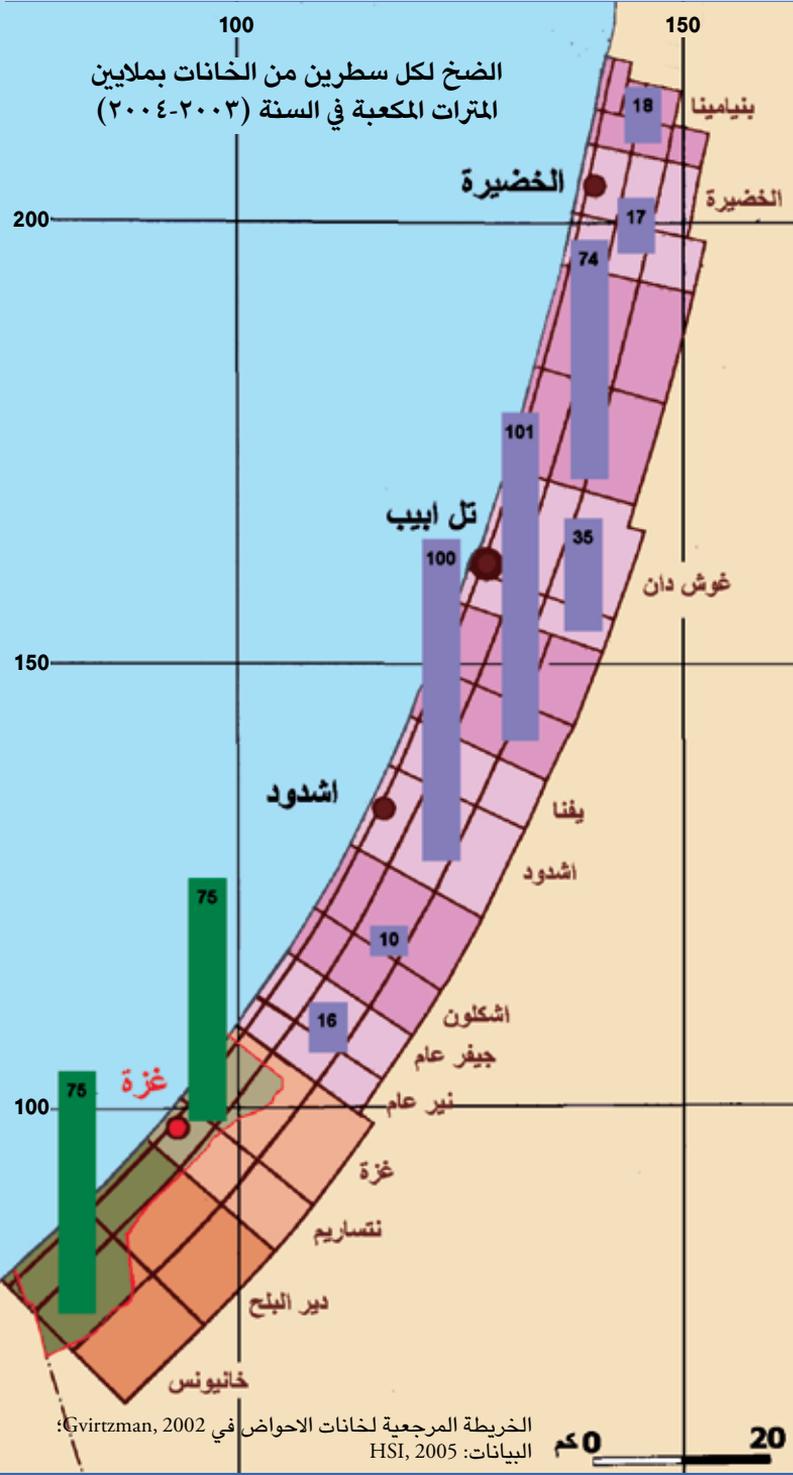
خرافة غزة الثالثة: تحلية المياه هي الحل الوحيد لإنقاذ غزة



© Clemens Messerschmid

- ان تحلية مياه البحر على نطاق واسع ليست حلا مستداما، ان تستخدم الموارد غير المتجددة (مثل البترول) لإنتاج أكثر الموارد المتجددة في العالم وهي المياه. اضع الى ذلك انها تعاني من نقص حاد في البترول.
- تبقى تحلية مياه البحر في المستقبل المنظور مكلفة للغاية وغير فعالة. (تبين الصورة السعر الحالي للمياه المحلاة في غزة، 50 شيكلا لكل متر مكعب، وهي اعلى عشرة الى عشرين ضعفا عن سعر المياه الجوفية في غزة).
- إن الدفع نحو بناء محطات تحلية المياه بشكل أكبر (على حساب المليارات من الدولارات الامريكية) لن يؤدي إلا الى الحاجة والاعتماد اكثر على المساعدات الخارجية في قطاع غزة، وهو ليس حلا مستداما لأي اتفاق حول الوضع النهائي.
- تطالب اسرائيل بأن تستخدم غزة «مصدرها غير المحدود» من مياه البحر بدلا من تقاسم المياه الجوفية للحوض الساحلي المشترك بشكل منصف.
- وبموجب القانون الدولي، لغزة الحق في الحصول على حصة عادلة من المياه الجوفية للحوض الساحلي والذي يتعرض حاليا للإفراط في الضخ بمعدل 592 مليون متر مكعب في السنة. وينبغي لغزة ان تطالب بالحصول على 100-200 مليون متر مكعب في السنة تضخ من قبل اسرائيل كحصة في هذا الحوض.

خرافة غزة الرابعة: خطأ... افراط اسرائيل في ضخ المياه (نقص تدفق المياه)



- كثيرا ما يرد في النشرات الفلسطينية ان اسرائيل تحفر وتشغل عمدا كمية كبيرة من الآبار حول حدود غزة بهدف تجفيف القطاع.

- تبين الخريطة الضخ الفلسطيني داخل قطاع غزة باللون الاخضر والضخ الإسرائيلي من الحوض الساحلي باللون الازرق.

- خلافا للخرافة، فمن الواضح أن إسرائيل غالبا ما تضخ من «مركزها العطشان»، قرب رحوفوت، تل أبيب وبتانيا (أكثر من 310 مليون متر مكعب في السنة).

- ان اسرائيل أقل اهتماما بالضخ بمحاذاة قطاع غزة، ليس فقط لأن احتياجاتها الرئيسية تتركز في الشمال، بل أيضا لأن نوعية المياه في الجنوب أسوأ... (انظر الملوحة، ص. 10).

- وكما يحصل في غزة فإن إسرائيل تفرط في ضخ المياه من مناطق محددة في الحوض ولكن لديها مجال أكبر لاستبدال الآبار في مناطق أكثر خصوبة (المناطق الزرقاء ص. 15).

- حقيقة ان غزة لا يمكن أن تكفي نفسها بنفسها من المياه هي صحيحة على الرغم من عدم صحة هذه الخرافة...

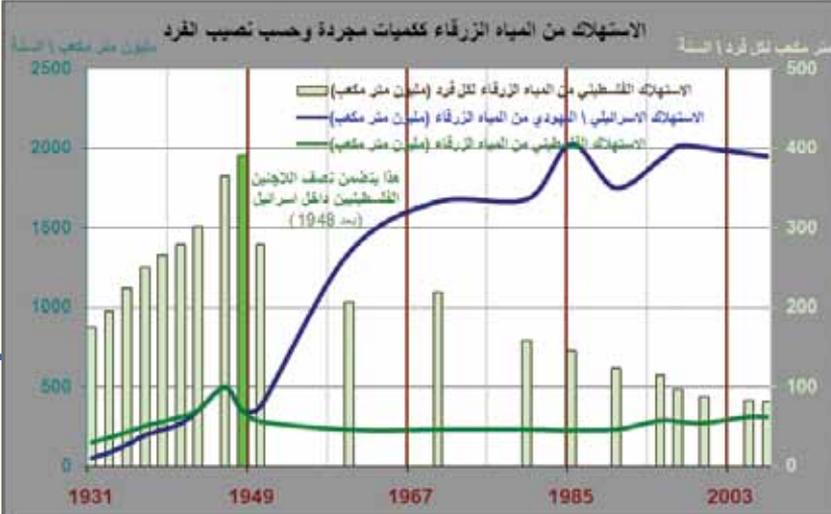
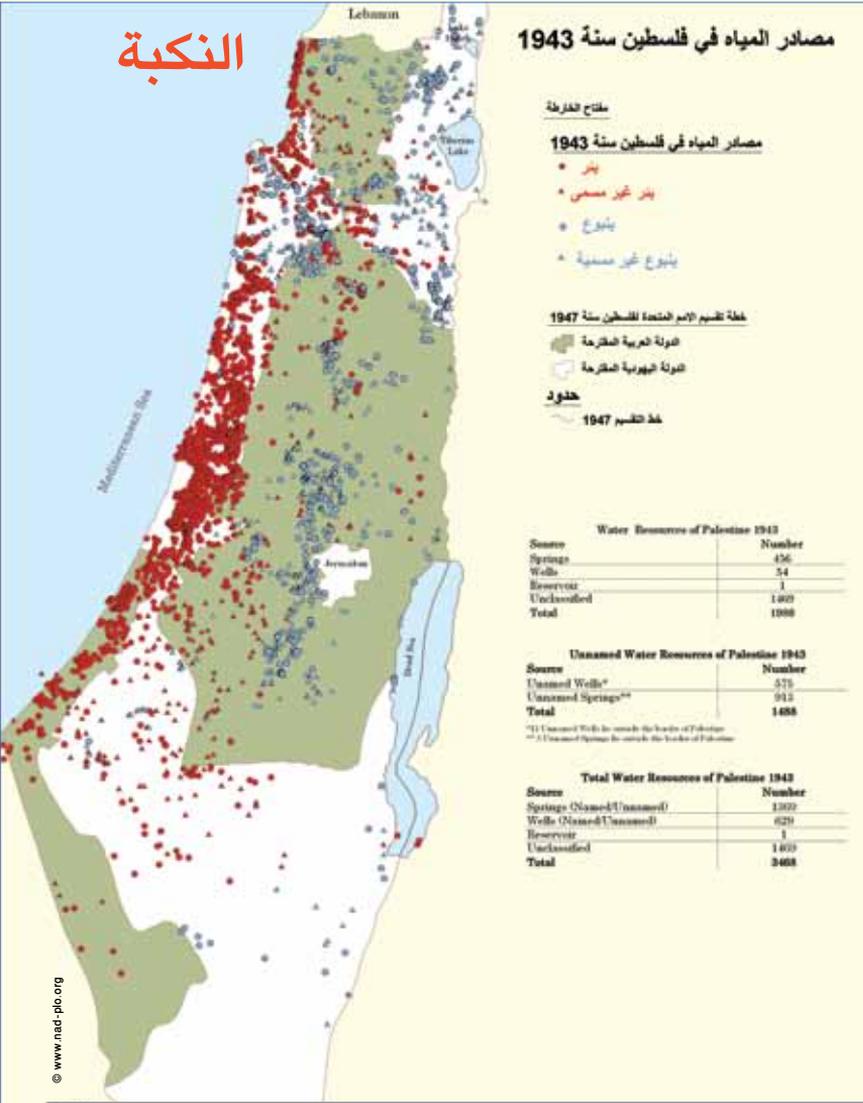
خلفية تاريخية

تظهر خريطة الانتداب البريطاني آبار تاريخية (أحمر) ويناابيع (أزرق) في فلسطين في عهد الانتداب.

وبالمقارنة مع خطة التقسيم عام 1947، فمن الواضح من الخريطة أن معظم المناطق الوفيرة بالمياه والتي يسهل فيها حفر الآبار، قد ضمتها إسرائيل في العام 1948.

لم يتعافى قطاع المياه الفلسطيني أبداً من هذه الخسارة: يبين الرسم البياني (الداخلي) زيادة استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه حتى سنة 1948 وتناقصه منذ النكبة الآن.

يبين الخط الأزرق في الرسم البياني الارتفاع الحاد في مجمل ضخ المياه الإسرائيلية بعد النكبة. ويبين الخط الأخضر حالة الجمود في الوضع الفلسطيني.



الاورام العسكرية

أصدرت إسرائيل مباشرة بعد احتلالها الضفة الغربية الأمر العسكري رقم 92 وهو نقل السلطة على الموارد المائية للقائد العسكري للمنطقة. مجمل المصادرة بالقوة العسكرية.

الأمر العسكري رقم 92
15 اغسطس 1967

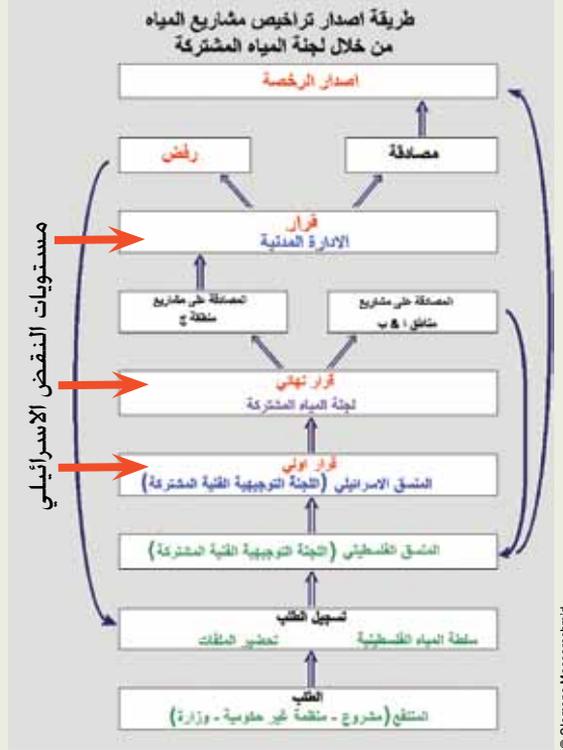
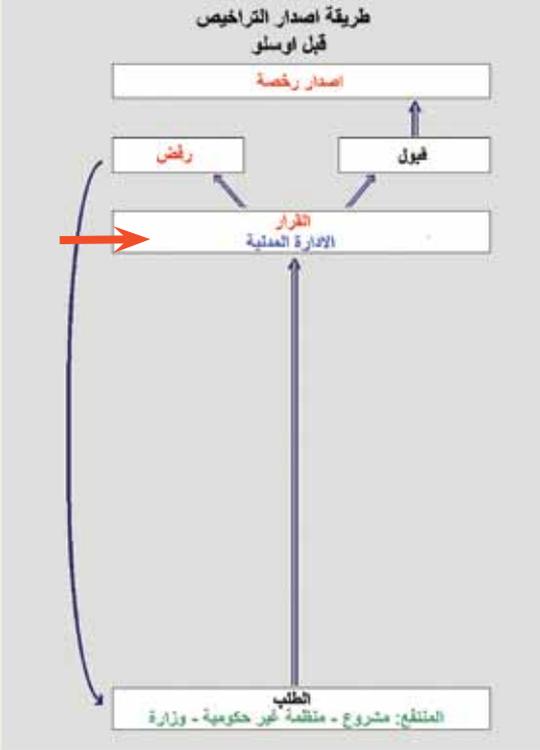


الأمر العسكري رقم 158
19 نوفمبر 1967

الأمر العسكري رقم 291
19 ديسمبر 1968

الإدارة المدنية تضع نفسها «بحوار الله» ازدواجية المعايير في العمل: تجيب الإدارة المدنية... تستمر الادارة المدنية بدورها كميسر للاحتياجات الإنسانية في الضفة الغربية. وبدعمكم المستمر يمكننا أن نحقق رؤيتنا لرعاية احتياجات المدنيين في الضفة الغربية، بالتزامن مع توفير الأمن والاستقرار في الضفة الغربية. أحر التحيات، اللفتنانت كولونيل آفي شاليف (رئيس فرع المنظمات الدولية والشؤون الخارجية)

نظام أوصلو



الترخيص قبل أوصلو («كلّ المياه لي»)

- الاحتلال العلني: من سمات الاحتلال الحفاظ على مستوى عال جدا ومكثف من 'التعاون'، وإن بدى كعلاقة السجين بالسجان.

الترخيص بعد أوصلو ('ما هو لي فهو لي؛ ما هو لكم فهو «لنا»)

- هل لجنة المياه المشتركة أداة للتعاون العادل ام هي أداة للهيمنة الإسرائيلية المتواصلة والقسرية، قدمت على شكل تعاون؟
- تملك اسرائيل حق النقص على أي شيء وكل شيء (السهم الاحمر →) مع فارق وحيد: القمع أقل وضوحا من ذي قبل ومدعوم بالشرعية الدولية. الجهات المانحة تحب ذلك.
- لقد اتاح نظام التصاريح «الجديد» لإسرائيل مستويات أكثر من الرفض لدرجة رفضها مشاريع في المنطقة «أ»، ويندر أن وافقت على طلبات حفر آبار فلسطينية. وعليه يجبر الممثلون الفلسطينيون على الموافقة على مشاريع المستوطنين... الخ.
- تنتهك اسرائيل مبادئ اتفاقية أوصلو الثانية منذ توقيعها بانتظام. لم تتحقق اهداف أوصلو بضخ ٨٠ مليون متر مكعب اضافية سنويا من الحوض الشرقي حتى يومنا هذا (تم ضخ ١٢,٢ مليون متر مكعب سنويا من الآبار الجديدة فقط في ظل أوصلو)

أي تقدم بعد أوصلو؟

معدل الانتاجية الواقعية للآبار والينابيع (مليون متر مكعب في السنة)					
فترة الملاحظة	خانة 6.4: جنين	خانة 6.5: الحوض الشمالي الشرقي	خانة 2.1-2.3: الحوض الغربي	خانة 6.6: الحوض الشرقي	الحوض الجبلي
معدل 1991-95 5 سنوات قبل أوصلو 2	42	140	384	189	713
معدل 1986-95 10 سنوات قبل أوصلو 2	39	135	396	173	704
معدل 1996-07 منذ أوصلو 2	39	142	427	165	734
ما يسمى «محتمل». أوصلو 2	(غير متوفر)	(145)	(362)	(172)	(679)

مجرد تلاعب

- قدمت إسرائيل خلال اتفاقات أوصلو أرقاماً مشكوكاً بها حول ما يسمونه قدرة أحواض المياه الجوفية والذي يشير إلى الحد الأقصى من الضخ المسموح به في كل حوض. تم التلاعب بقوة بالأرقام ولا سيما بالنسبة للحوضين الشرقي والغربي. ومع ذلك، فقد أصبحت الأساس في النظام الحالي لاستخراج المياه الجوفية، حتى الآن! وهذا يخدم المصلحة الإسرائيلية لتسمية الأحواض الشمالي-الشرقي والحوض الغربي بـ (أحواض مغلقة) وعدم السماح لحفر أي آبار فلسطينية جديدة هناك...
- وبالتالي، فإن اتفاقيات أوصلو قد حددت انتاجية الحوض الغربي بمقدار 362 مليون متر مكعب فقط، 340 لاسرائيل و22 للفلسطينيين. ومع ذلك، فإن انتاجية الحوض الغربي لم تكن على هذه الكمية المنخفضة (زورا) كالمشار إليها في أوصلو.

الانتهاكات

- ومع ذلك ومنذ أوصلو، تنتهك إسرائيل بانتظام القوانين التي وضعتها: يبين الجدول أعلاه السيطرة الواقعية على تدفقات المياه والضخ من الحوض الغربي والتي ارتفعت إلى 402 مليون متر مكعب سنوياً، في حين لا تزال الكميات الفلسطينية المسحوبة من آبارهم القديمة الضحلة حول طولكرم وقلقيلية حوالي 25 مليون متر مكعب في السنة. تتجاوز إسرائيل وبصورة غير قانونية الحصص المحددة في أوصلو، وفقاً للأرقام الخاصة بها، بـ 62 مليون متر مكعب في السنة. وهذه الكمية تعادل ما يزيد على ثلاثة أرباع الإنتاج الفلسطيني الحالي بأكمله من جميع الآبار والينابيع في الضفة الغربية (82 مليون متر مكعب سنوياً في العام 2010).

التنفيذ

- لم يستطع الفلسطينيون الحصول على كمية المياه التي وعدت بها أوصلو من الحوض الشرقي، حيث تنتج جميع الآبار الجديدة مجتمعة 12.3 مليون متر مكعب سنوياً فقط، مقابل 80 مليون متر مكعب / سنة التي وعدت بها أوصلو حتى العام 2000.
- في العام 2009 وحده، ضخّت إسرائيل أكثر من 70 مليون متر مكعب في السنة.

مظاهر الأزمة:

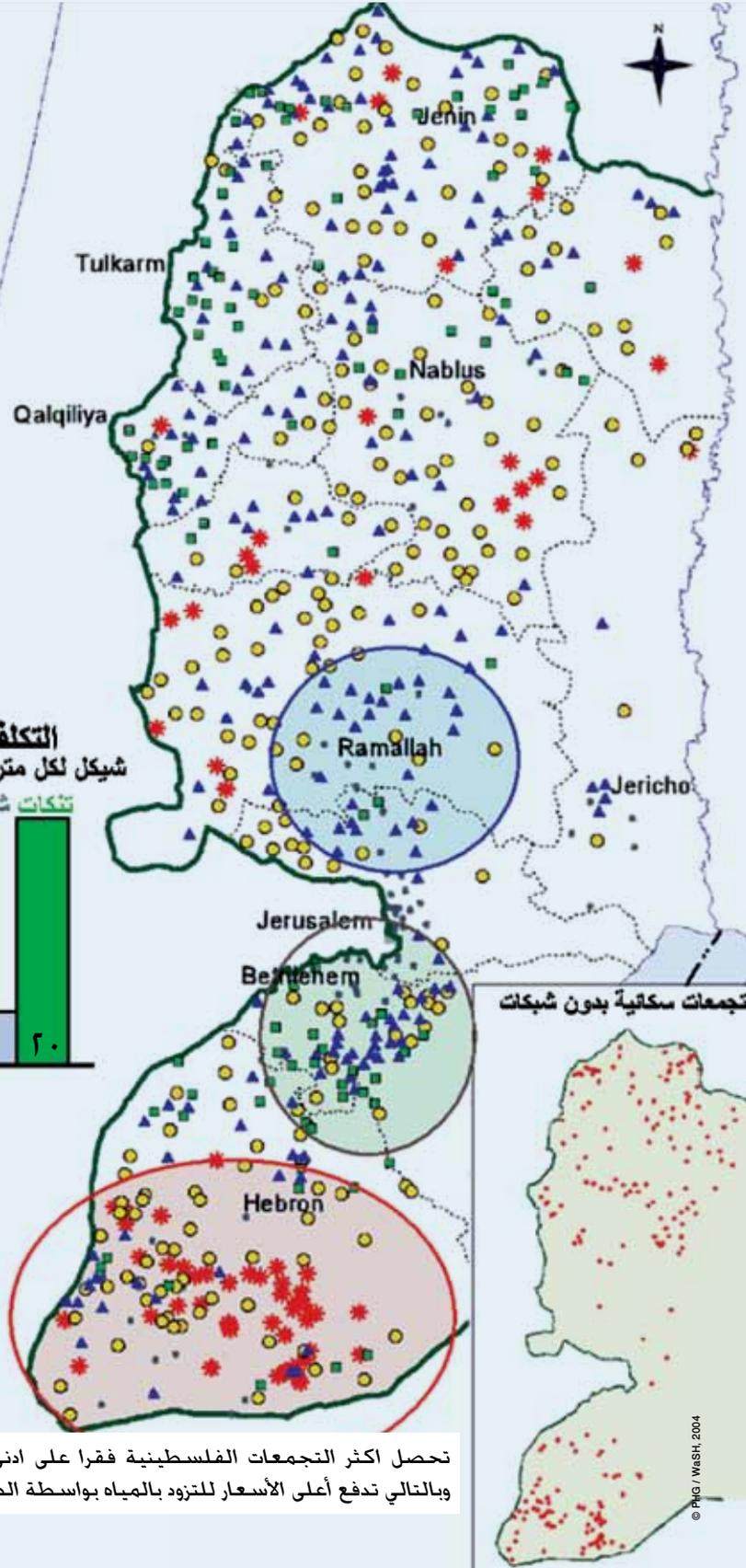
سهولة الوصول والقدرة الشرائية

- يتفاوت **الحصول** على المياه إلى حد كبير في المجتمعات الفلسطينية. فعلى الرغم من ان هناك حوالي 450 تجمعاً سكانياً مربوطاً بشبكات المياه، الا انه لا تزال حوالي 200 قرية وبلدة وخربة بدون شبكات مياه. تعتمد هذه التجمعات على المياه من الينابيع المحلية، والآبار المنزلية، وإلى حد كبير وفي كل صيف، تعتمد على المياه باهظة الثمن التي تجلبها صهاريج المياه من نقاط التعبئة (والتي تتطلب أيضاً تصاريح إسرائيلية يصعب الحصول عليها).
- متوسط استهلاك المياه في مثل هذه المجتمعات هو الأدنى حيث توصي منظمة الصحة العالمية بتوفير 100 لتراً من المياه النظيفة والمتاحة وبأسعار معقولة ومتوفرة باستمرار لكل إنسان على هذا الكوكب. تحدد منظمة الصليب الأحمر الدولية 30 لتراً للفرد في اليوم لسد **الاحتياجات الإنسانية** وذلك في حالات **الطوارئ**، عادة بعد وقوع زلزال أو ثوران بركان أو تسونامي ولفتره محدودة فقط، في حين تستثنى هذه المجتمعات (النجوم الحمراء على الخريطة) في إطار أكثر من 40 عاماً من نظام الفصل المائي العنصري الإسرائيلي.
- قياساً لهذا الانخفاض المتراجع، فإن المعدل النظري لتزود الفرد اليومي في الضفة الغربية بـ 60 لتر من المياه يصبح إلى حد ما بلا معنى...
- ما هو مدى **معقولية** أسعار المياه؟ مرة أخرى، تظهر لنا معدلات الأرقام القليل: أسعار مياه التزويد من الشبكة هي في معظمها أقل من 5 شيكل للمتر المكعب في حين تبلغ أسعار مياه التزويد من خلال صهاريج نقل المياه 20 شيكل للمتر المكعب أو أكثر. يتناسب السعر هنا مع المسافة وعدد نقاط التفطيش على الطريق من نقطة التعبئة إلى البيت!! يدفع الأكثر فقراً أعلى الأسعار {فضيحة فلسطينية داخلية}
- هل غيرت **أوسلو** كل هذا؟ انفق المانحون مئات الملايين في قطاع المياه، مع تأثير لا يذكر. يتسارع عدد السكان بوتيرة اعلى من التزود بالمياه: معدل التزود بالمياه للفرد أخذ بالانخفاض منذ أوسلو.
- وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم **الممولين يفتقرون إلى الشجاعة** للكفاح من أجل زيادة إنتاج المياه (= آبار جديدة). تم انشاء شبكات جديدة في العديد من التجمعات وخاصة في الجنوب ولكن بدون زيادة اي قطرة مياه فيها - مما زاد الطين بلة.

معدل تزويد الفرد بالمياه (لتر لكل فرد في اليوم)

- ✱ > 30 لتر للفرد في اليوم
- 30-60 لتر للفرد في اليوم
- ▲ 60-100 لتر للفرد في اليوم
- < 100 لتر للفرد في اليوم

ليس فقط ان المعدل العام لاستهلاك الفرد من المياه في الضفة الغربية منخفض جدا، بل ايضا التوزيع غير متساوي بتاتا. فمثلا، تحصل منطقة رام الله على الحد الأدنى تقريبا من احتياجاتها، وبيت لحم على اقل من الحد الأدنى، وتجمعات عديدة من منطقة الخليل لا تصل إلا الى 'مستويات الطوارئ' بمعدل 30 لترا للفرد يوميا.



تحصل اكثر التجمعات الفلسطينية فقرا على ادنى معدلات التزويد من خلال الشبكات وبالتالي تدفع أعلى الأسعار للتزود بالمياه بواسطة الصهاريج.

المصدقية

طفلة فلسطينية تأخذ
قسماً من الراحة وهي
تملأ المياه في غزة



© Iyad El-Babai/UNICEF/FPPI



جيران مزعجون يستحمون
في نبع قرية يانون

- ان أزمة المياه في صيف كل عام هي من بين اهم الصفات «الثابتة» في الحياة اليومية للفلسطينيين. أوقات الصيف هي اوقات الجفاف المصطنعة أو السياسية: في الصيف، يصبح استهلاك المستوطنين من شبكات المياه المشتركة مضاعفا، وبالتالي يقل تزويد الفلسطينيين بالمياه ليصل في كثير من الأحيان إلى الصفر.
- عادة ما تنفذ المياه في آبار جمع مياه الأمطار تحت البيوت في مايو أو يونيو. ويصبح من السخرية اقتراحها كحلا مستداما خاصة في القرن الـ 21. وفوق كل ذلك، تستوجب هذه الآبار الحصول على تصاريح والا يتم غالبا تدميرها من قبل الجيش الإسرائيلي.
- اصبحت **الينابيع** المحلية في القرى غير كافية منذ مدة طويلة حيث جف بعضها لأسباب طبيعية، ولكن اكثرها تأثرت من خلال الضخ القريب منها: جف بعضها بسبب الآبار غير القانونية للمستوطنين (مثل بردلة)، والبعض الآخر بسبب الآبار غير القانونية للمزارعين الفلسطينيين (عين الفارعة).
- ان **الحل المستدام الوحيد والمعقول** هو حفر آبار عميقة اضافية في الاحواض الجبلية «المشتركة» المتنازع عليها مع إسرائيل. هذه ليست مشكلة فنية بل سياسية. صممت مشاريع المياه في الضفة الغربية لزيادة التزود بمصادر مياه يمكن الاعتماد عليها بقليل من المال ومزيد من الشجاعة.
- تسبب الحصار الإسرائيلي والحرب على غزة في نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي المستمر مقوضا بذلك اي امكانية للتزود بالمياه.

'حلول' تقنية



بئر ميثلون ونقطة التعبئة

© Clemens Messerschmid

آبار الجمع

- آبار الجمع سيئة جدا من حيث نسبة العائد الى التكلفة (\$1300 لكل 50 م³)، وعادة ما تنضب في وقت مبكر من الصيف (شهر مايو)...
- لا تكفي هذه الآبار حتى لأسرة واحدة، فخلال الصيف يتوجب على اصحاب هذه الآبار شراء المياه عن طريق الصهاريج بأسعار خيالية.
- يتطلب معالجة الآبار المنزلية بالكلوريد تدريبا فرديا مكثفا والذي غالبا ما يفشل. مثل هذه الأخطاء تشكل خطرا مباشرا على صحة أسرهم.

الشبكات

- بالطبع، ان توسيع الشبكات الموجودة الى حوالي 200 تجمع من التجمعات التي تنقصها شبكات المياه يجب ان يكون ذو أولوية عالية.
- ولكن وفي كثير من الأحيان، فإن مشاريع المانحين المكلفة صممت وفقا للرغبات الإسرائيلية: «بدون مياه إضافية». وهذا يعني ان تبقى أنابيب الشبكة الجديدة اللامعة فارغة باستمرار- زيادة الطين بلة (والاسكافي حافي).

الحد من الفاقد

- لسوء الحظ ، يعتبر العديد من الخبراء ان الحد من نسبة الفاقد من الأنابيب التالفة هو بمثابة رصاصة سحرية تصوب ضد أزمة المياه.
- في حين أن المشكلة الأكبر تتمثل في الأنابيب الفارغة، وليس الفاقد.
- تقدر نسبة الفاقد بحوالي 38%، وفي الحقيقة يمكن توفير حوالي 10-15% من المياه عن طريق إصلاح جميع الأنابيب.
- ولكن المجتمعات المحلية الفلسطينية تحتاج الى زيادة المياه بنسبة 100% لتصل فقط إلى المستويات الدنيا (500% إذا ارادوا الوصول الى مستوى اسرائيل)...

مياه الصرف

- مارست إسرائيل بعد أوصلو الضغوط وإلقاء اللوم على الفلسطينيين على انهم لا يفعلون ما يكفي لتنقية مياه الصرف الصحي، التي يمكن ان تشكل في الواقع تهديدا خطيرا للموارد الجوفية، وبالتالي تؤثر على الصحة العامة على المدى الطويل على الاقل. (كل المياه الجوفية تقريبا في الحوض الجبلي ذات نوعية ممتازة حتى الآن). هذا لا يعني القول أن مشاريع مياه الصرف الصحي سيئة.
- ولكن من غير المسؤول ان تحل هذه المشاريع محل مشاريع التزويد الملحة، بالاساس لصالح اسرائيل.
- إذا كانت إسرائيل تسيطر على 94% من مجموع المياه في الحوض الغربي والفلسطينيون على 6% فقط، فلماذا يقع كل العبء على عاتق الفلسطينيين – الملزمين بمصادر أكثر الحاحا؟ لا يجرؤ 'المانحون' بمطالبة اسرائيل بتنفيذ 94% من تكاليف بناء وتشغيل هذه المحطات...

بناء القدرات والتوعية

- اصبح بناء القدرات والتدريب وورشات العمل والاجتماعات الأخرى في قاعات المؤتمرات المكيفة والممولة وباءا حقيقيا في إطار أوصلو. ومع ذلك، فإنها لا تزال في معظمها تدريبات جافة حقا. يمكن ان تكون ذات معنى اذا كانت اضافة بسيطة لمشاريع البنية التحتية الرئيسية الملحة.
- انها بمثابة الحيوانات الاليفة للجهات المانحة التي كثيرا ما تصمم لتحل محل البناء الحقيقي، خصوصا عند عدم وجود تصاريح اسرائيلية، كالعادة...
- يمكن أن تكون التوعية للحفاظ على المياه مبررة إذا كانت موجهة وبالتحديد للأوساط الفلسطينية الغنية الذين تراهم يروون حدائق فللهم وغسل سياراتهم المرسيديس. ولكن للناس العاديين الذين يعيشون أقل بكثير من الحد الأدنى؟!!

استيراد المياه على نطاق واسع؟

- ان جميع مشاريع استيراد المياه على نطاق واسع (مثل قناة البحر الأحمر - البحر الميت؛ في سفن النقل او اكياس ضخمة (ميدوسا) من تركيا؛ وقناة من تركيا عبر سوريا) تنطوي على مخاطر إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني الذي يطالب بالحقوق المائية من المحتل.
- قد تصبح مثل هذه المشاريع ممكنة ومجدية على المدى الطويل، ولكن من الضروري أن يتم أخذ الاحتياطات والحذر لعدم الوقوع في فخ أعدته اسرائيل بحجة «مياه إضافية» للفلسطينيين بدلا من نصيبها العادل في موارد المياه القائمة.

نهر الأردن

• يعود نهر الأردن إلى لبنان وسوريا والأردن وإسرائيل ... وفلسطين! بأكثر من 1300 مليون متر مكعب من التدفق السنوي الطبيعي، أي بما يقارب 15 ضعفا من مياه مجموع انتاج الآبار والينابيع الفلسطينية في الضفة الغربية.

• أما اليوم، فإن تدفقه ليس الا شائعة بعيدة من الماضي، حيث قامت إسرائيل بوضع اليد على أكثر من 90% من نهر الأردن العلوي (الصورة اعلاه)، وخلطته مع مياه الصرف الصحي والمياه المالحة وبالتالي يضعف تدفق ذلك النهر الاسطورة الى حد لا يصل معه شيء الى الضفة الغربية.

• قبل الاحتلال، اعتاد الفلسطينيون استخدام وادي الأردن وتشغيل 150 مضخة على حافة النهر لضخ حوالي 30 مليون متر مكعب/سنة من تدفقه. أما اليوم، فلا يتذكر ذلك سوى الاجداد.

• وفقا للقانون الدولي (خطة جونستون 1955)، يملك الفلسطينيون الحق بحوالي 250 مليون متر مكعب منه، وأما ما يحصلون عليه في الواقع فهو لا شيء، حيث تضخ إسرائيل حوالي 600 مليون متر مكعب.

• مشروع قناة البحرين الأحمر - الميت هو من اختراع الأردن وإسرائيل، وكلاهما يضخ بشراهة، على حد سواء، من نهر الأردن، وبالتالي فهم مسؤولين عن انكماش البحر الميت. بالإضافة لذلك، فإن هذا المشروع لن يعيد احياء النهر، بل هو مصمم للحفاظ على عدم تدفق النهر، وبدلا من ذلك ضخ مياه البحر من العقبة إلى البحر الميت.

• أما السلطة الفلسطينية وباعتبارها تشاطر البحر الميت، فهي الآن شريكا مترددا في المشاريع قيد الدراسة. ولكن الأكثر أهمية من ذلك أن هذا المشروع سيؤدي إلى فقدان حصة وحق الفلسطينيين في النهر وإلى الأبد. وعوضا عن ذلك عليهم شراء المياه المحلاة من قرب البحر الميت بثمن باهظ. تقترح دراسة الجدوى الحالية تزويد الضفة الغربية بمجرد 30 مليون متر مكعب بدلا من 250 مليون متر مكعب من حصة الفلسطينيين من النهر.

«نهر الاردن» الجديد تم تحويله عبر الجليل الى السهل الساحلي



© Water Care, 2004

ما تبقى من نهر الاردن القديم عند مدخل البحر الميت

© HOME: www.youtube.com/watch?v=jpxENMKaeCU (0:41:48)



آبار جديدة

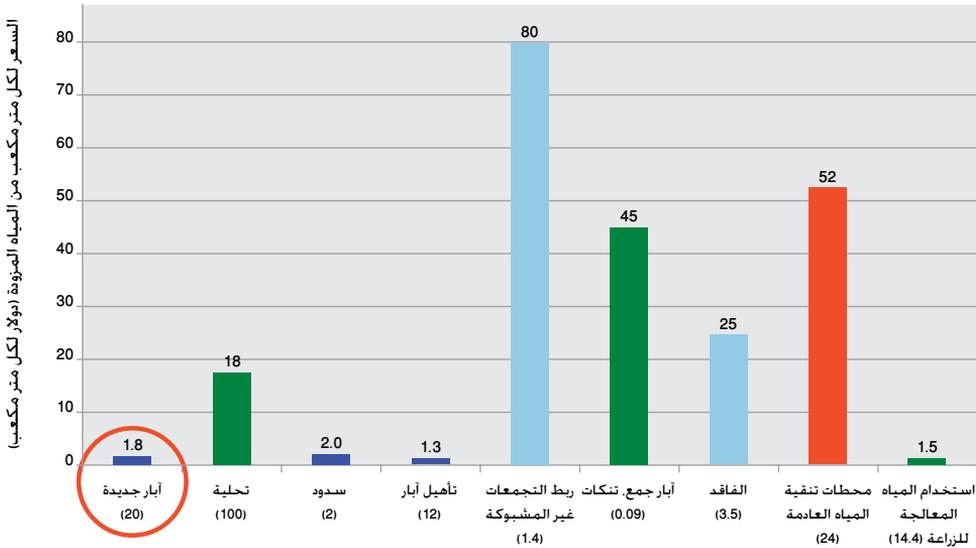
- يبين الرسم البياني المجاور بعض الدراسات الاستراتيجية من قبل سلطة المياه الفلسطينية لمشاريع المياه المستقبلية. تشير الأرقام الواردة بين قوسين إلى كمية المياه التي يمكن الحصول عليها، حوالي 0.09 مليون متر مكعب من ابار الجمع، و20 مليون متر مكعب من آبار جديدة.
- يشير طول العمود إلى سعر المتر المكعب (الكوب) من المياه المكتسبة من هذه التدخلات. هذه الأرقام تقريبية فقط ولكنها لا تزال تعطي انطباعا عن التكاليف المحتملة.
- آبار الجمع وصهاريج المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والشبكات الجديدة (التي تربط التجمعات التي تفتقر للخدمات) تبقى ذات تكلفة عالية. (ومع ذلك، فإن تكاليف شبكة جديدة هي التكلفة الاستثمارية الأولية لمرة واحدة، على عكس عملية تحلية المياه، ونقل المياه بالصهاريج، الخ).
- الآبار الجديدة هي الخيار الأرخص للمياه العذبة (الأزرق) - وهي تقريبا بنفس تكلفة ترميم الشبكات القائمة...

الآبار

ان ضخ 200,000 لتر كل ساعة من بئرعين سامية رقم 6 هو أمر جيد، وهي آخر بئر حفرت لتزويد منطقة رام الله في العام 1999، أي منذ أكثر من 10-سنوات!

- إن آبار المياه الجوفية العميقة هي الحل الأرخص، والأكثر اعتمادا وديمومة - الحل الوحيد للأزمة الفلسطينية (في الضفة الغربية).
- بموجب القانون الدولي، للفلسطينيين الحق في تطوير موارد المياه في الاحواض المائية الخاصة بهم.
- إسرائيل غير مستعدة لمنح الفلسطينيين حتى حقهم الأدنى. وحتى أكثر اهداف اوسلو تواضعا لم تتحقق.
- لذا، لا بد من الضغط السياسي، سواء من جانب المجتمع الدولي (الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والحكومات الأجنبية)، ولكن أيضا من داخل فلسطين وكافة افراد المجتمع وليس فقط من قبل حفنة من «الخبراء».

الكفاءة الفنية (دولار لكل متر مكعب)
الأرقام بين الأقواس (مليون متر مكعب زيادة من كل فعالية)



وبناء على حسابات دراسة سلطة المياه الفلسطينية الاستراتيجية، فإن حفر آبار جديدة هي الحل الأرخص

تدمیر خزان میاه قرب کریات اربع، مارس 2011



التأقلم مع الأزمة

دور الجهات المانحة

يجب ان يكون الفلسطينيون ممتنين للجهات المانحة لملايين الدولارات التي انفقت على مشاريع المياه منذ أوصلو... ولكن هل يتوجب عليهم ذلك حقاً؟

- تحجم الجهات المانحة عموماً من ممارسة الضغط السياسي على إسرائيل حتى تغيّر الوضع بشكل جذري أو على الأقل السماح بتطبيق ادنى مستويات الوعود حسب أوصلو (اتفاق أوصلو الذي وعد بكميات مياه إضافية من 70-80 مليون متر مكعب حتى العام 1999).
- وبعد وقت قصير من أوصلو، اشتركت بعض الجهات المانحة (الألمان، الامريكان) في حفر آبار عميقة جديدة للفلسطينيين (على النحو المتوخى في إطار أوصلو). وعندما بدأت إسرائيل بعرقلة هذه العملية، وأغلقت الباب أمام جميع طلبات حفر الآبار الجديدة، انسحبت هذه الجهات المانحة من هذا القطاع وإنشغلت في أنشطة أخرى - أقل عرضة لخلق تصادمات مع إسرائيل.
- وبالفعل، انفقت مبالغ كبيرة من أموال المانحين على مشاريع المياه. ومنذ الانتفاضة الثانية، ارتفعت قيمة المبالغ بدلا من تقليصها. ولكن، طبيعة هذه المشاريع غير الفعالة مطلقاً والتي تركز على المجالات الجانبية وعلى مشروعات الطوارئ لها نتائج كارثية على إنتاج المياه الحقيقي. فنصيب الفرد من المياه المتاحة في انخفاض بدلا من أن يرتفع!
- شهدت أنشطة المانحين تحولاً عاماً من التنمية المستدامة إلى المساعدة الإنسانية والطارئة. هذا غير مناسب في فلسطين، حيث ان الأراضي المحتلة لم تتعرض لكارثة طبيعية مفاجئة. ان أزمة المياه الدائمة في المدن والقرى هي واحدة من أكثر مظاهر الاحتلال استقراراً واستمراراً منذ عدة أجيال.
- الشيء الوحيد الذي يحتاجه الفلسطينيون في الضفة الغربية هو ضرورة زيادة فرص الوصول إلى المياه - وهو ما يعني المياه الجوفية (بمعنى آبار جديدة).
- وبدلاً من ذلك، تركز الجهات المانحة على انشاء الشبكات والخزانات وآبار الجمع المنزلية والإصلاح المؤسسي وبناء القدرات وحملات التوعية لتوفير المياه (!)...
- قد تكون كل هذه التدابير - بما في ذلك مشاريع المياه العادمة - ضرورية إلى حد ما، ولكن لا يمكن مطلقاً ان تكون بديلاً عن او سبباً في التحلي عن النشاط الرئيسي.
- بدلا من معالجة الأسباب السياسية الجذرية، تركز جميع المشاريع المائية التقليدية في الاغلب على التدخلات الفنية البحتة.

الصراعات الداخلية (أ): قرية مقابل مدينة أودلة - نابلس

في ظل ظروف الفصل العنصري الإسرائيلي في قطاع المياه (ندرة عالية جدا)، أصبحت المنافسة الداخلية الفلسطينية على هذا المورد الثمين أمر لا مفر منه.

الحياة المحلية

وقود الحياة يفجر مشكلة في قرى جنوب نابلس

محتجون يسيطرون على محطة مياه أودلة ويوقفونها عن الضخ

وبلدية كانوا يتفاوضون على إجراء الاتصالات الهاتفية مع جهات ذات علاقة بالمشكلة. وطالب جمال فواريق الجهات المختصة العمل على حل هذه الاشكالية التي فجرت مشكلة كبيرة في عدد كبير من القرى. وقال: نحن نعاني من مشكلة المياه منذ فترة طويلة وأن الأول لحلها. ويقول المحتجون الذين تجمروا في ساحة المحطة أن عدم حل مشكلة المياه يدفعهم إلى الاستمرار بإجراءاتهم التصعيدية القادمة. وقال قالب مبادمة مر المحتجين أن بئر روج القرى لعضه ما زال بعد الشبكات والخطة وطالب

المياه. وكانت تشير بذلك إلى توفير مصادر تمويل لتجهيز آبار جديدة تضخ كميات كافية من المياه تسد احتياجات سكان هذه القرى. وأضافت أن الإسرائيليين يسرقون مياحنا ونحن هنا نموت من العطش. وتساءلت بأي قانون يحدث هذا؟. وعليا تسيطر إسرائيل على مصادر المياه في الضفة ويحصل المستعمرون على أضعاف أضعاف ما يحصل عليه الفلسطينيون. ووجهت أبو بكر نداء إلى رئيس سلطة المياه فضل كعوش للعمل على توفير مياه للفلسطينيين في هذه القرى مشيرة إلى أن جنوبا مضطربة حالت دون قيام البعض بتفجير محطة ضخ المياه في أودلة. * إلى مجموعة من القرى

مشتعلة. كان رؤساء وأعضاء بعض المجالس القروية والبلدية يتحدثون جلية كبيرة داخل غرف المحلة مطالبين الجميع بالكف عن الضمايح. فيما الشبان يريدون هتافات جماعية على وقع الطرقي على السوراي الثلاث تطالب بكميات من الماء من بئر روجيب. ويحمل سكان هذه القرى على سلطة المياه لعدم نظفها بشكل كاف لتزويدهم بالماء من بئر روجيب فتهين بلدية نابلس بمحاولة السيطرة على البئر. ولم يتسن الحصول على معلومات من السلطة أو بلدية نابلس للرد على هذه الاتهامات. ويعاني قرابة ٧٠ ألف نسمة - أعداد كبيرة - من شح المياه في أودلة ما قرية ويائون و

أودلة (نابلس) - وفا - شبان حائلون يحملون عيا حديدية وأخرى خشبية يطرقون على ثلاث سوار منتفجة أمام محطة ضخ جنوب مدينة نابلس. لكن أحد الرجال هدم من غضبيهم العارم بعد تفجير المياه في إحدى عشرة قرية تقع في 'نابلس الشرقية الجنوبي الذي يعاني من الصيف القاطن. سوا في إجراء التهم محطة المياه التي كميات من الماء ثبات

التنافس على الموارد المحلية

- قامت بلدية نابلس في العام 1997، بحفر بئر تزويد جديدة في قرية أودلة القريبة، في حين لم يتم تزويد عودلة وغيرها من القرى الـ 12 المحيطة بتلك البئر.
- وفي العام 2007، حاصر القرويون بئر عودلة وطالبوا بحصتهم من المياه وهددوا بتدمير البئر إن لم يحصل ذلك. تدخلت سلطة المياه الفلسطينية للتوسط.
- كان الاحتجاج ناجحا ومنحت القرى الـ 12 والتي تعد 50 ألف نسمة، حصة من بئر أخرى جديدة (روجيب).

الصراعات الداخلية (ب): الري مقابل الشرب في نبع عين الفارعة (جنوب طوباس)

المنافسة بين المياه الزراعية والمنزلية

- كان نبع عين الفارعة يعد ثالث أكبر نبع في الضفة الغربية (حوالي 5 مليون متر مكعب)، ويستخدم بشكل أساسي لتوفير مياه الشرب الأساسية والضرورية لعشرات الآلاف من السكان (مخيم الفارعة والمناطق المحيطة)
- انفقت مشاريع المانحين في العقد الماضي مئات الآلاف من الدولارات لتجهيز النبع كنقطة تعبئة حديثة لتزويد مياه الشرب.
- قام المزارعون الفلسطينيون، بعيداً عن الشعور بالمسؤولية، بحفر عشرات الآبار الزراعية الجديدة (وغير المسجلة) في أعلى النبع، الأمر الذي أدى إلى جفافها تماماً.
- وفجأة تم حرمان القرى المحيطة من المصدر الوحيد من المياه. ويزيد الطين بلة، أصبحت مضطرة الآن لشراء مياه الشرب من نفس أصحاب الآبار غير المسؤولين وغير الشرعيين الذين تسببوا بجفاف النبع.
- ونظراً لضعفها السياسي، فإن القرى والمخيمات لم تتمكن من تحويل احتجاجاتها إلى حملة سياسية مفتوحة، **وبالتالي لم تكن احتجاجاتها ناجحة.**
- بدلاً من إغلاق الآبار و/أو معاقبة أصحابها، عملت سلطة المياه الفلسطينية على ترخيص وتخصيص الكثير من هذه الآبار غير القانونية وبأثر رجعي. أما المنظمات غير الحكومية الدولية التي انفقت كميات كبيرة من الأموال لإنشاء نقطة التعبئة ظلت غائبة وصامتة بقرابة.
- يتهرب الجميع ويتعد عن مواجهة هذه المسألة علناً وكما هي - حيث يتم التضحية بالاحتياجات الأساسية للكثير من الضعفاء لصالح المصالح التجارية لفئة قليلة ولكن قوية...

تحتفظ إسرائيل بـ 85% من مياه الأحواض الجبلية لنفسها (القوة العسكرية المسيطرة دائما في الأعلى). تتربع إسرائيل على منبع نهر الأردن. ولمعاملة غزة بالمثل يتوجب أن يحصل الفلسطينيون على نصيبهم العادل من جميع الموارد

تم فرض هذا الاستخدام بالقوة العسكرية الفضة، وبالتالي هو غير شرعي

اسرائيل تبالغ في استخدام المياه (ضعف الأوروبيين وخمس اضعاف معدل الموارد الفلسطينية). يمكن توفير الكثير في القطاعات الزراعية والمنزلية. إذا كانت إسرائيل تستخدم المياه بحكمة. إعادة توزيع الاستخدامات الداخلية أمر لا بد منه

الأرقام المطروحة في أوسلو هي محض خيال ويجب الاستعاضة عنها بأرقام علمية (صفحة 14)

إعادة توزيع الاستخدامات أمر لا بد منه (موجب)

المصادر الإضافية تأتي بعد التقاسم العادل للموارد القائمة

نحن موجودون عند مصبات الاحواض الجبلية، ويجب علينا التاكيد من عدم ضخ الفلسطينيين كميات أكثر من اللازم، الأمر الذي سيؤثر على آبارنا

لقد خلقنا أمرا واقعا محددًا لا بد من الحفاظ عليه

نحن بلد جاف. لا نستطيع التنازل عن قطرة واحدة من استخدامنا الحالي

تم بالفعل استنفاد احواض المياه الجوفية حتى **الحد الأقصى** الممكن. يجب على الفلسطينيين أن لا يحفروا المزيد من الآبار

لا إعادة توزيع لاستخدام المياه!

يتوجب على الفلسطينيين تحلية مياه البحر واستخدام مصادر إضافية!

الحلول السياسية

إعادة التوزيع بين اسرائيل وفلسطين

- يضمن القانون الدولي حق الفلسطينيين في حصة عادلة من الموارد المائية. الكميات الدقيقة تحسم خلال المفاوضات ولكن من المحتمل ان نتعامل مع كمية اضافية سنوية، أي بما يقارب 400 مليون متر مكعب من الاحواض المائية الجبلية، 200 مليون متر مكعب من الحوض الساحلي (لغزة) و250 مليون متر مكعب أخرى من نهر الأردن.
- على مدى أكثر من 40 عاما تجاهلت اسرائيل هذا الحق. كم من الوقت سوف يسمح العالم والفلسطينيون لإسرائيل بذلك؟
- اسرائيل لديها تعويذة جديدة: يجب على الفلسطينيين أن يقوموا بتحلية مياه البحر (يشربوا البحر!) بدلا من استخدام مياههم العذبة الخاصة بهم!
- قد يصبح هذا في يوم من الايام ضروريا، ولكن لا ينبغي ابدأ ان يسمح بأن يستبدل تقاسم المصادر المحلية الحالية، (بعدالة ومعقولة) بـ «موارد إضافية جديدة»

إعادة توزيع داخلي: فلسطين – فلسطين

- قد يستمر الصراع حول المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين لبعض الوقت في المستقبل.
- حاليا، او عندما يتم الحصول على جميع الحقوق المائية! فان التقاسم العادل من المياه ما بين الفلسطينيين أنفسهم يجب أن يتحقق.
- تتمتع التجمعات الغنية مثل رام الله بالحصول على 5-10 اضعاف حصص المياه (للاستخدامات المنزلية) عن التجمعات المحلية النائية والضعيفة والفقيرة (جنوب الخليل، وادي الأردن).
- ليس هناك أي عذر يدعو للانتظار وتأجيل هذه المهمة حتى ولو ليوم واحد آخر.
- إعادة التوزيع الداخلي، ومرة أخرى هو ليس مهمة حفنة من الخبراء، ولكن مهمة كل فرد من أفراد المجتمع الفلسطيني.
- وينبغي أن تبدأ بنقاش حيوي ومفتوح على جميع المستويات...
- هل الحزب الذي صوتوا لصالحه في الانتخابات الأخيرة قد ناقش اي اقتراح عملي للتخفيف من حدة الأزمة (في برنامجه، خلال الخطب والحملات او حتى كوعود انتخابية)؟

علم المدمء الطويل: زراعة أقل

- لقد تم التوضيح أنفا انه لا يوجد أي اسباب مناخية تبرر وجود أزمة مياه الشرب.
- ومع ذلك، فلسطين ليست غنية بالمياه! فيما لو تحقق السيناريو الخيالي المأمول بالحصول على كامل الحقوق المائية (أكثر من 1000 مليون متر مكعب)، فإن الواقع الديموغرافي يشير إلى أنه خلال 30-40 سنة سيكون نصيب الفرد من المياه أقل من 100 متر مكعب في السنة.
- وهذا يكفي لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية. ومع ذلك فإن نصيب الفرد من المياه لأغراض الري سينخفض بشكل كبير حتى في ظل سيناريو متفائل كهذا.
- وهو موقف قابل للنقاش، ولكن سيتم تقنين الزراعة على الأرجح وستنخفض مع الوقت، بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

غزة: يجب أن تزود بالمياه من مصدر خارجي

- عانت غزة مثل الضفة الغربية من النكبة و43 عاما من الاحتلال.
- وعلى عكس الضفة الغربية:
 - أ) واحدة من أكثر البقاع كثافة سكانية على وجه الأرض،
 - ب) تعاني من حصار شامل ظالم على جميع الواردات والصادرات
 - ج) تتميز بمناخ شبه جاف الى جاف.
- غزة ليست ولن تعمل كدولة، هي ببساطة منطقة حضرية ولهذا يجب أن تزود من الخارج مثلها كمثل كل مدينة رئيسية أخرى على كوكب الأرض.
- الاستراتيجيات الحالية لجعل غزة مكتفية مائيا ذاتيا هي امنيات وليست سيناريوهات واقعية. تبعدنا عن الحلول المناسبة وتخدم المصالح الاستراتيجية الاسرائيلية بفك الارتباط.
- إذا تم تزويد غزة وعلى أساس دائم بـ 200 مليون متر مكعب من المياه من إسرائيل وكجزء من حقوقها المائية من الحوض الساحلي (و/أو كتعويض عن نهر الأردن)، فسوف تختفي أزمة تزويد المياه للاغراض المنزلية على مدى المستقبل القريب.

الطلب على المياه، والعدالة في التوزيع

- معظم أحواض المياه الجوفية في فلسطين التاريخية مترابطة جيولوجيا وهيدرولوجيا: حوض النقب مع الحوض الشرقي والغربي، أحواض بحيرة طبريا والجليل مع الحوض الشرقي والغربي. ونظرا لصغر حجم البلاد والجيولوجيا الموحدة الخاصة بها، لا ينبغي أن يكون هذا مستغربا. يمكن ان يكون تقسيم المياه بشكل كلي بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة 40% / 60% دليلا تقريبا على تسوية إعادة توزيع جديدة.
- من الريبة، بل من المشكوك فيه، أن يكون الفلسطينيون قادرون على الوصول الى حصة عادلة. ومع ذلك، سيبقى هذا الموضوع خاضع للعملية السياسية، وهذا لا يعتمد فقط على الدعم الدولي ولكن بصفة خاصة على **النشاط السياسي المائي العام لجميع الفلسطينيين**.
- **الماء هو حق من حقوق الإنسان** وهو حق وطني وثقافي... إلخ، بموجب القانون الدولي. لا يوجد أي فلسطيني يشك بذلك.
- الماء هو حق أساسي واجتماعي واقتصادي وسياسي لكل مواطن. ولكن هل مشاريع المياه الدولية وهل النخبة الفلسطينية التقنية والسياسية بل وجميع المواطنين يتمسكون بما تحمل هذه الجملة من معانٍ؟
- على الجهات المانحة أن تبدأ بممارسة **ضغط سياسي جاد** على اسرائيل للسماح بتطبيق مشاريع مياه ذات مغزى. هل هذا ما يحصل فعلا؟
- ينبغي على صانع القرار الفلسطيني ليس فقط «مشاركة» الجمهور، باعلامهم بأثر رجعي، حول العقوبات التي يتعرضون لها، بل سؤالهم ومراقبة الجمهور لهم.
- لماذا يجب أن تبقى المواقف التفاوضية الفلسطينية سرية للغاية؟
- يجب أن يتساوى جميع الفلسطينيون في الحصص المائية، وعلى قدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، بين المدينة والقرية، وبين الري والاستخدام المنزلي. هل هناك أي خطط من هذا القبيل؟
- أخيرا وليس آخرا، ينطوي هذا على ان يتوقف المواطنون جميعهم عن انتظار حل يصلهم من قبل قادتهم.
- يخص الماء كل مواطن. في فلسطين، انه أكثر من مجرد دفع فاتورتك الشهرية. متى كانت آخر مرة قمت فيها ايها القارئ وشاركت في محاولة منظمة أو مناقشة عامة بشأن المياه وحقوق المياه الخاصة بك؟

«كاذبون! لديهم ما يكفي من المياه ليشربوا...
توجد صهاريج مياه في عمان ودمشق ايضا. هكذا
تسير الامور لديهم. لقد أعطوا ضمن الاتفاقية
المؤقتة ٧٠ - ٨٠ مليون متر مكعب على الاقل
من المياه (في السنة) من الحوض الشرقي.
لم يحركوا ساكنا. يريدون منا تقديم الماء لهم
والعيش على حسابنا. يريدون بحيرة طبريا،
السهل الساحلي، ما الذي لا يريدونه؟...
نحن ندعهم يحفرون (آبار) في الحوض الشرقي؛
يوجد مياه هناك، اللعنة، دعهم يحفرون. لماذا
لا يحفرون؟ لا يوجد سبب، لأن البكاء سهل. هل
يبالون بآمتهم؟ انهم يريدون ان يكونوا تعساء.»

نوح كينارتي، كبير المفاوضين حول المياه في اوسلو وممثل اسرائيل في لجنة المياه المشتركة.
ردا على سؤال "يدعي الفلسطينيون انهم يعانون من نقص حاد في المياه"; في هآرتس: "ارض عطشى وجافة."
20 اغسطس 2009. www.haaretz.com/hasen/spages/1107419.html

ROSA LUXEMBURG FOUNDATION

Office Location

Al Wa'd Bldg, Muba'deen St.

Al Bireh/Ramallah, Palestine

Phone: +972 2 2403830/2

Fax: +972 2 2403980

info@rosaluxemburg.ps

<http://www.rosaluxemburg.ps>